

هل انتصر

النموذج اللبناني؟

مؤتمر جنيف الدولي برعاية الأمم المتحدة وإمدار آخر فرصة حقيقية لانعقاده كما كان مقرراً في عام ١٩٧٥.

● من الواضح ان الانسحاب سيجري دفعة واحدة.. وعلى عكس النمط الإسرائيلي السائد والمعروف بفرض انسحابات مرحلية مشروطة بالالتزامات عربية أمنية وتطبيقية.

● الانسحاب المطروح في لبنان لن يصحبه أو يسبقه مصافحات تاريخية، واحتفالات إعلامية في البيت الأبيض بواشنطن وهي المناسبات التي طالما جرى استخدامها لإعادة كتابة تاريخ إسرائيل والدور الأمريكي في المنطقة العربية.

من شأن الانسحاب وترتيباته التحول الى نقطة وصل وليس انقطاع مع مختلف مسارات التفاوض الأخرى ومع عمق الصراع العربي - الإسرائيلي وفي هذا السياق يمكن قراءة جانب من أبعاد الحديث عن قضية اللاجئين الفلسطينيين . ونجاح سوريا في تضمين البيان الرئاسي لمجلس الأمن وحول الانسحاب إشارة الى القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ بشأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

ولكل المعطيات السابقة ويصرف النظر عن ملاسبات الانسحاب في ظل جمود وتعثر المسار السوري . فإن النموذج اللبناني استطاع أن يقدم انتصاراً للعرب وبعد أن حققت المقاومة إجماعاً إسرائيلياً على ضرورة الإسراع بالانسحاب وهو ما عجزت عن تحقيقه جولات لا نهاية لها من المفاوضات وجهود مضنية للمساعدة على بناء حركة سلام إسرائيلية عبر عشرات اللقاءات والجسور.

وتدرك إسرائيل ان الانتصار لمعاني النموذج اللبناني يحمل لها مخاطر عالية وسيكون له انعكاسات على المجتمعات العربية. ولذا فإن الاسابيع القليلة المقبلة بالغة الحساسية ومن شأنها أن تشهد مساعي ومحاولات لطمس معالم هذا الانتصار والالتفاف عليه، وقد تجد إسرائيل في تغذية التناقضات اللبنانية - اللبنانية ، والعربية - العربية وتغليبها على التناقض بين إسرائيل والعرب ما قد يعينها على محاولات إجهاض الانتصار في اللحظة السابقة لتتويجه.

كارم يحيى

وتكشف هذه الإطلاقة على حسابات واحتمالات الاسابيع المقبلة وما تبين من تقدم خارج التفاوض على المسار اللبناني. عن تواضع حصيلة عملية التسوية، خاصة على ضوء ما شهدناه سابقاً من توظيف بداية الألفية الجديدة ونهاية ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بوصف الولايات المتحدة راعية عملية السلام للترويج لايحاء مفاده أننا نوشك على إعلان نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي .

ومع الأخذ في الاعتبار ما تنطوي عليه مسارات عملية التسوية من جوانب اختلاف وتميز، فإن النموذج اللبناني في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، بات يطرح نفسه أمام العرب كى يقاومه ويستخلصوا منه الدروس والعبر، وذلك على ضوء مقاومة مستمرة منذ نحو ٢٢ عاماً، وكان من شأنها أن تسفر عن المعطيات والمؤشرات التالية:

● للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي تطلب إسرائيل الانسحاب من أرض احتلتها وتعلن الالتزام بالقرارات الدولية بهذا الشأن ، وتتعهد بالانسحاب كامل حتى الحدود.

● المقاومة مستمرة في عملياتها اليومية ضد قوات الاحتلال وفي ظل ترتيبات الانسحاب . والأرجح أن يجرى هذا الانسحاب مع استمرار المقاومة ووفق المصيغة التي فرضها اللبنانيون والمقاومة حتى اتمام الانسحاب من آخر شبر من الأرض.

● كسنت الحكومة اللبنانية هي أقل الأطراف العربية المعنية بعملية التسوية انخراطاً في مفاوضات مع إسرائيل وياتت هي الأقرب فرصاً لكي تظهر باستعادة أرضها المحتلة دون إملاءات أو شروط إسرائيلية، وبذلك فإن النموذج اللبناني يمثل استثناءً مهماً من القاعدة التي فرضتها إسرائيل بشأن ضرورة الاعتراف بها والدخول في مفاوضات ثنائية ومباشرة معها مسبقاً وقبل أن تبدأ في تسليم الأرض المحتلة.

● اضطرت إسرائيل والولايات المتحدة الى استدعاء دور الأمم المتحدة للإشراف على الانسحاب والترتيبات اللاحقة له وذلك بعد أن اجتهدت كل أيبب وواشنطن لتأمين تهميش واستبعاد المنظمة الدولية، وبعيدا عن التسوية في الشرق الأوسط وعلى مدى أكثر من ربع قرن كامل، وتحديداً منذ عرقلة انعقاد

بعد سنوات حافلة بالتوقعات والاضطرابات من انطلاق عملية التسوية الجارية في مدريد (مؤتمر نوفمبر ١٩٩١) ، بلوح في أفق الأشهر القليلة المقبلة تطوراً هاماً الأقرب الى التحقق: الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وإعلان قيام دولة فلسطينية بحلول الخريف، وتشير غالبية المعطيات المتوافرة الى أن التطور الأول هو الأوفر حظاً، وأنه يتقدم اولويات إسرائيل وأجندة عملية التسوية إقليمياً ودولياً، خاصة أن غيوم التفاوض المحيطة بالمسار الفلسطيني مع الاقتراب من قضايا الحدود والسيادة واللاجئين والقدس والمستوطنات تجعل الدولة المقبلة وفق الشروط الإسرائيلية محل شك وعدم رضا من جانب الفلسطينيين.